UAEU Law Journal

Volume 2024
Number 99 *Year 39 Issue No. 99 September 2024*

Article 1

January 2024

أركان القرار الإداري في عصر الذكاء الاصطناعي

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law

Part of the Jurisprudence Commons

Recommended Citation

(2024) "أركان القرار الإداري في عصر الذكاء الاصطناعي," *UAEU Law Journal*: Vol. 2024: No. 99, Article 1.
Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2024/iss99/1

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in UAEU Law Journal by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

The Elements of Administrative Decision in the Era of Artificial Intelligence

Researcher: Abdul Hameed Ahmed Al-wahedi

PhD student, United Arab Emirates University, United Arab Emirates

200306067@uaeu.ac.ae

Abstract

This research deals with the extent to which the pillars of the administrative decision are available in the legal concept within the artificial intelligence system, through a review of the substantive and formal pillars, and an attempt to adapt them within the technical perception of them, to ensure their validity if those decisions are issued by artificial intelligence systems.

Where the formal pillars (represented in the corner of competence and the corner of form), as well as the substantive pillars (represented in the corner of the shop, the reason, the end) were presented to the general extent with

which it is possible to stand on a conceptualization of the

extent of the success of the application of the system to administrative decisions, and work through a review methodology the rules and principles associated with them and which must be provided in these pillars for the validity of their issuance in the light of artificial intelligence systems, and

then projecting them on the expected possibilities to consider how to provide or accept them within the artificial intelligence system, and how to avoid its problems and shortcomings in order to ensure the validity of the issuance of those decisions, through

*** Received on 18/05/2022, and approved for publication on 06/12/2022**

a micro-simulation and legal experience. Although the technology can be implemented on the ground, its implementation requires the adoption of methodologies based on several principles that ensure proper application of it, which was addressed in the last requirement of this research, and the need to ensure the governance of procedures to ensure their safety to the extent necessary for their safety.

Keywords: elements of administrative decision, artificial intelligence.

أركان القرار الإداري في عصر الذكاء الاصطناعي

الباحث: عبدالحميد أحمد الواحدي

طالب دكتوراه - جامعة الإمارات العربية المتحدة - الإمارات العربية المتحدة

200306067@uaeu.ac.ae

ملخص البحث

تناول هذا البحث مدى إمكانية توافر أركان القرار الإداري بالمفهوم القانوني ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي، باستعراض الأركان الموضوعية والشكلية، ومحاولة تطويعها ضمن التصور التقني لها، بغرض ضمان صحتها عند إصدار تلك القرارات بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

فعُرضت الأركان الشكلية (الممثلة في ركن الاختصاص وركن الشكل)، و الأركان الموضوعية (المتمثلة في ركن المحل، السبب، الغاية) بالقدر العام الذي يمكن معه الوقوف على وضع تصور بشأن مدى نجاح تطبيق المنظومة على القرارات الإدارية، والعمل من خلال منهجية استعراض القواعد والمبادئ المرتبطة بها والواجب توفرها في هذه الأركان لصحة صدورها على ضوء أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومن ثم إسقاطها على الاحتمالات المتوقعة للنظر في كيفية توفيرها أو قبولها ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي، وكيفية تفادي إشكالياتها وعيوبها بهدف ضمان صحة صدور تلك القرارات، من خلال تصور مصغر لمحاكاة وتجربة قانونية.

وإن كانت التقنية ممكنة التنفيذ على أرض الواقع إلا أن إعمالها يتطلب اتِّباع منهجيات قائمة على عدد من المبادئ التي تضمن التطبيق السليم لها، وهو ما تم التطرق إليها في المطلب الأخير من هذا البحث، وضرورة التأكد من حوكمة الإجراءات لضمان سلامتها بالقدر اللازم لسلامتها.

الكلمات المفتاحية: أركان القرار الإداري، الذكاء الاصطناعي.

*** استُلم بتاريخ 2022/05/18، و أجيز للنشر بتاريخ 2022/12/06.**

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

في إطار استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي التي ستعتمدها الدولة خلال المرحلة المقبلة في تحقيق الكثير من أعمالها، ولكي تحقق الدولة تلك الإستراتيجية، فإن الأمر يتطلب أعمالها في الإطار القانوني اللازم لذلك، تحقيقاً لمبدأ المشروعية1 وبما لا يعرضها للمخاطر القانونية.

ولكي تتمكن جهة الإدارة من القيام بدورها الذي أنشئت من أجله، فقد منحت بعض السلطات الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة أنشطتها وتحقيق أغراضها، ومنها أعمال الإدارة المتمثلة في الأعمال المادية والأعمال القانونية 2، وتتمثل الأخيرة في القرار الإداري والعقد الإداري3.

لذلك يفرق القضاء بين الأعمال المادية والأعمال القانونية، حيث أشارت المحكمة الاتِّحاديّة العليا في أحد مبادئها إلى ذلك حين قالت" ....من المقرر أن القرار الإداري تنظيمياً أو فردياً هو عمل قانوني من جانب واحد تتوافر مقوماته وخصائصه إذا ما اتجهت الإدارة أثناء قيامها بوظائفها إلى الإفصاح عن إرادتها الذاتية الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة، ويفترق القرار الإداري بذلك عن العمل المادي الذي يكون دائماً محله واقعة مادية أو إجراء مثبتاً لها دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة إلا ما كان منها وليد إرادة المشرع مباشرة لا إرادة جهة الإدارة ....." 4.

وعليه سيتركز مجال البحث في القرارات الإدارية، التي تُعبر عن إرادة الإدارة المنفردة والملزمة لتحقيق أثر قانوني معين. ولكي ينتج القرار أثره القانوني فإنه يمر بعدد من المراحل التي تضمن مشروعيته، وأهمها أركانه، بحيث يكون السبب الذي ارتكز عليه القرار الإداري مشروعاً، وأن يكون صادر من سلطة مختصة بإصداره،

1 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى، 2022، ص 23 وما بعدها.
2 - مجدي عبدالحميد شعيب، الاختصاص بدعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة، دار النهضة العربية، 2003، ص 5.
3- محمد رفعت عبدالوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2009، ص 519.
4 - المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية -الطعن رقم - 332 لسنة 23 قضائية- تاريخ الجلسة 15-12-2002.

ومراعياً للشكلية القانونية إذا ما تطلبها القانون، كما أن الغاية من إصداره تتمثل في تحقيق المصالح العامة5.

واستقر القضاء الإماراتي على هذا المضمون حيث أكدته المحكمة الاتحادية العليا في تعريفها للقرار الإداري بأنه " ...القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين إنشاءً أو تعديلاً أو إلغاء متى كان ذلك ممكناً وجائزاً، وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة، ....."6.

إذ تبنت المحكمة الاتِّحاديَّة العليا تعريفاً للقرار الإداري سابق الذكر، وأرست عدة مبادئ قانونية اتخذت المنهج السابق في اعتبار القرار الإداري تصرفاً قانونياً من جانب واحد، وحتى يحكم بصحته، يجب أن يكون مستنداً إلى سبب مشروع يبرره، بالإضافة إلى صدوره من مختص، وذلك ضمن الصلاحيات المحددة له دون إساءة استعمال السلطة، وأنه يتميز عن أعمال السيادة التي تصدر عن سلطة الحكم في نطاق وظيفتها السياسية، واختلافه كذلك عن الأعمال المادية أو الإجراءات التمهيدية السابقة على إصدارها. 7

لذلك تكمن أهمية القرارات الإدارية في أنها تعتبر محوراً أساسياً تدور حولة أغلب النظريات والمبادئ في القانون الإداري. إذ يُعبر القرار الإداري عن مظاهر السلطات والامتيازات التي تتمتع بها جهة الإدارة. فهو وسيلتها الفعالة للتعامل مع الأفراد والجماعات لإنشاء وتنظيم المراكز القانونية 8، كما تعتبر القرارات الإدارية مجالاً خصباً للرقابة القضائية إذا تدور أغلب المنازعات الإدارية أمام القضاء حول هذه القرارات، مما سمح للقضاء بأن يبتكر، ويجتهد في وضع القواعد القانونية والمبادئ العامة بشأنها. 9

5 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 222.
6 - المحكمة الاتحادية العليا- الأحكام الإدارية - الطعن رقم 286 - لسنة 2012 قضائية- تاريخ الجلسة 7-11-2012.
7 - عبدالوهاب عبدول، دور المحكمة الإتحادية العليا دور المحكمة الاتحادية العليا في تعزيز وتطوير القانون لإداري الإماراتي، "نموذج القرار الإداري" ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الأول لرؤساء المحاكم العليا الإدارية في الدول العربية، لبنان، سنة 2011، ص12. انظر أيضا: فيصل عبالحافظ الشوابكة، تدرج البطلان في القرار الإداري) في ضوء أحدث الاجتهادات القضائية في دولة الامارات العربية المتحدة، (دراسة مقارنة)، دار الحافظ، دبي، سنة 2016، ص 22-47، وقد تطرق لتوضيح مميز لتعريف خصائص القرار الإداري، ويهمنا هنا التوضيح المميز للتقنيين لمفهوم القرار وخصائصه، حتى يتمكنوا من صياغة برمجيات أو خوارزميات تتناسب مع تلك الخصائص.
8 - مجدي عبدالحميد شعيب، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، مكتبة الرواد، 2007، ص 20 ومابعدها.
9 - عاصم على الدبس، القانون الإداري وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص437.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

وعلى ضوء ذلك فمن الملائم أن تُوَظَّفَ هذه التقنيات على مستوى الإدارة العامة بحيث تستطيع الاختيار من بين البدائل المتعددة التي تساعد في سرعة وإنتاجية وكفاءة أعمالها، وذلك بفضل ما أحدثته التكنولوجيا الجديدة، المتمثلة في إمكانية قيام جهة أخرى (أو شخص أخر) بممارسة هذه الأعمال تحت ما يسمى بالذكاء الاصطناعي.

فقد تقوم الأجهزة الحديثة التي تحاكي قدرة العقل البشري بإصدار القرار الإداري، إلا أن هذا التصور يجب أن يوضع على مسطرة القانون للنظر في مدى شرعيته ومدى مواجهته للمخاطر الإدارية والقضائية وكذلك التشريعية.

ثانياً: مشكلة البحث

في ظل الطلب المتزايد من الجهات الحكومية على تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن خدماتها المقدمة للمتعاملين، تظهر أهمية تحديد مدى قابلية أو استيعاب الذكاء الاصطناعي وقدرته على تحقيق أركان القرار الإداري الموضوعية أو الشكلية .

فهل ستشهد المرحلة المقبلة تحدياً أمام الجهات الحكومية يمنعها من المجازفة في إصدار القرارات بواسطة الذكاء الاصطناعي، أم أن هناك حلول عملية وقانونية يمكن معها إيجاد الغطاء القانوني اللازم لها من خلال إجراء بعض التعديلات التشريعية (إذا تطلب ذلك)، وتطويع القواعد القانونية لتتوائم مع مضمونها.

لذلك يمكن البحث في إمكانية توفر أركان القرار الإداري عن طريق الذكاء الاصطناعي، ويحاول هذا البحث التركيز على عناصر المشكلة المتمثلة في إمكانية ممارسة جهة الإدارة لسلطاتها المتمثلة في إصدار القرارات الإدارية من خلال الذكاء الاصطناعي بعيداً عن التدخل البشري، وتحديد سلامة القرارات من خلال توفر أركانها، وإحاطة تنفيذها بالإجراءات والمبادئ الكفيلة لسلامتها.

ثالثاً: أهمية البحث

لعل موضوع القرار الإداري من أهم الموضوعات في القانون الإداري، فهو يعد الأداة التي تمارسها جهة الإدارة بكثرة، لذلك يسعى الباحث إلى تحديد مستقبل القرار الإداري الصادر بواسطة الذكاء الاصطناعي لمعرفة هل سيساعد جهة الإدارة في دورها أو سيكون معرقلاً ومؤثراً سلباً على دورها المناط بها؟

سيكون منهج البحث إيجابياً في إيجاد الحلول الناجعة لسلامة تلك القرارات ومشروعيتها، وبما يخدم الجهة الإدارية في تسريع وتيرة أعمالها دون معوقات

ومخاوف قانونية إزاء استخدامها، وبما يخدم المخاطبين بالقرارات خاصة في مراعاته للصالح العام، والتقليل من حالات اختلال الأركان أثناء استعمال السلطة من تلك المنظومة التي تغطي من وجهة نظرنا الكثير من العيوب التي قد تشوب القرارات الإدارية في الوقت الراهن، وتؤدي إلى بطلانها.

وعليه تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

النظرة الاستشرافية لإمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات الإدارية، وتوجيه القانونيين والتقنيين نحو الطريق الأفضل لاتباعه، دون عرقلة التقدم العلمي نحو الذكاء الاصطناعي ومحاسنه، ومحاولة التقليل أو صد الإشكاليات التي يجب على التقنيين تجنبها أثناء برمجتها.

إيجاد الحلول القانونية والعملية والإجرائية لإنجاح استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في إصدار القرار الإداري.

محاولة لفت انتباه التقنيين أو القائمين على إعداد منظومة الذكاء الاصطناعي للقرارات الإدارية للإشكاليات القانونية التي قد تواجه رجال القانون، ومحاولة تفاديها (تقنياً)، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

رابعاً: تساؤلات البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، وذلك على النحو الآتي:

هل نحن أمام نظام سيتخذ قراراً إدارياً بالمعنى القانوني دون تدخل بشري، ومن ثَمَّ هل من السهولة استيفاء أركان القرار الإداري تلقائياً وفقاً للمتطلبات القانونية؟

هل سيتوافق تطبيق الذكاء الاصطناعي مع القواعد القانونية والمبادئ ذات العلاقة بالقرار الإداري دون إشكاليات، أو أن هناك فجوات يجب معالجتها من الجانبين القانوني والتقني؟

هل سيخفف النظام من حالات بطلان القرار الإداري المرتبطة بالمشروعية لمراعاته لأركان القرار بشكل حيادي ومنطقي؟ أم سيخلق إشكاليات مرتبطة بعيوب قد تشوب توافر أركانه؟

هل يجب علينا أن نعد بناء تشريعي يحدد تلك المسؤوليات والصلاحيات، ويضفي على القرارات الصادرة من منظومة الذكاء الاصطناعي الشرعية، ويقبلها القضاء إذا ما جرب؟

خامساً: منهجية البحث

من خلال المنهج التحليلي، سيسعى البحث إلى الوصول لتحديد مدى قابلية إصدار القرارات الإدارية عن طريق الذكاء الاصطناعي، والنظر في مشروعيتها، من خلال توفير أركانه وتطبيق النظريات المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة، للوصول إلى استنتاجات مقبولة قانونياً وعملياً.

سادساً: خطــة البحث

يشمل البحثُ ثلاثةَ مطالب وخاتمة:

يتطرق المطلب الأول لمدى توافر شكلية القرار الإداري بواسطة الذكاء الاصطناعي، وسيقسم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول توفر ركني الاختصاص والشكل.

أما المطلب الثاني فيتناول قدرة الذكاء الاصطناعي على تحقيق الأركان الموضوعية للقرار الإداري، ويضم ثلاثة أفرع مرتبطة تتحدث عن محل القرار الإداري وسببه والغاية منه.

بالإضافة إلى المطلب الثالث والأخير، الذي يركز من خلال فرعين على مبادئ إصدار القرار الإداري ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي وإجراءات حوكمتها.

أما الخاتمــة فتشتمل على أهم النتائج والتوصيات المستفادة من البحث.

تمهيد

لكي يتم التطرق إلى بيان مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تحقيق وتوفير أركان القرار الإداري، فإنه من الواجب الوقوف على تحديد لمفهوم القرار الإداري الصادر ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي.

يقوم الذكاء الاصطناعي على بناء خوارزميات تمثل تعليمات مصاغة بشكل متسلسل تستخدمها الآلية للحصول على نتيجة بناءً على معطيات وبيانات محددة، بحيث تقوم الأجهزة الذكية باستدعاء البيانات والمعلومات من قاعدتها، ومن ثم تحويلها بلغة برمجية معينه تستخدم آلية وقدرة الإنسان في البرمجة أو التحليل العصبي، لاتخاذ القرارات بذات طريقة تفكير البشر10.

10 - يعتمد الذكاء الاصطناعي على علم الخوارزميات في أتمتة المهام عن طريق الوصول إلى البيانات والمعلومات بهدف اتخاذ القرارات المطلوبة والصحيحة، حيث تعتمد الخوارزميات على الشبكات العصبية التي يتم تصميمها (كالخلايا

ولتقريب وجهة النظر سنستخدم مثال بترقية موظف حكومي، إذ لابد في الوضع الطبيعي (سواءً بخطوة تقليدية أم إلكترونية) من قيام الشخص الطبيعي بناءً على بيانات معينة، ووفقاً لسجل الموظف من التحقق من مدى توافر الشروط الخاصة بالترقية، وفي حال توافرها، سيتم رفعها إلى لجهة المعنية (سواءً بصورة تقليدية أم إلكترونية) لاستصدار القرار.

وكذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي11، تعمل بذات الفكر ، ولكن دون الحاجة إلى شخص طبيعي يقوم بتلك الإجراءات، وإنما تقوم هذه الأجهزة الذكية المُبرمجة بنظام خوارزمي للقيام بذلك استناداً إلى قاعدة البيانات الكبيرة، ووفقاً للنصوص والشروط والأحكام التي غُذِّي بها النظام، أن يتولى النظام بذاته التحليل واختيار أفضل الخيارات الممكنة على ضوء تلك المعطيات والأحكام.

فيجب توفر بيانات أساسية، وبموجب قاعدة بيانات الجهة، يستدعي النظام مثلاً آخر شهادة علمية تؤهله للترقية، واحتساب السنوات المطلوبة للترقية والتقييم المطلوب والكفاءة التي تؤهل للترقية، وكذلك الاطلاع على سجله الوظيفي بمدى وجود أي تأثير للسماح بالترقية كوجود جزاءات تمنع أو تأخر الترقية وغيرها من البيانات والمعطيات، بالإضافة إلى التحقق من البيانات المالية للجهة، من خلال التحقق من توفر الميزانية اللازمة، وقدرته على مراعاة أولويات الطلبات التي غُذِّى بها النظام.

ومن ثم يقوم النظام بسرعة فائقة بالتحقق من تلك المعطيات، مع شروط وأحكام النظام أو أية قيود حددت له، لينتهي بنتيجة تأهل الموظف أو عدم تأهله للحصول على الترقية، فإن تأهل الموظف لذلك، فيقوم النظام مباشرة وبصورة موضوعية دون التأثر بأية عواطف أو أسباب نفسية أو انحرف بسلطة أو التعسف باتخاذ قرار بالترقية، وإبلاغ المعنيين والموظف بالقرار، وتحديد موعد سريان القرار، لتبدأ آثاره بالسريان.

العصبية بدماغ الإنسان)، بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات وفقاً للفهم المنطقي للإنسان في تحليل للأوضاع. ورغم عدم الاتفاق على تعريف موحد إلا أنه عرفها البعض بأنها: "مجموعة الإجراءات المرتبة ترتيباً منطقياً والتي يتم تنفيذها للوصول إلى هدف أو ناتج مطلوب" . د.عبدالله موسي، د.أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، سنة 2019، صفحة 97-98.

11 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، راجعة ونقحه د. محمود عاطف البنا، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2006، ص 629، أي قرار إداري يفترض معه قرينه سلامة القرارات الإداري، حيث إن السلامة في القرارات مفترضه لما يحاط العمل الإداري من ضمانات خاصة، كحسن اختيار الموظفين الذين يقومون به والرقابة من الرؤساء بشكل مستمر والالتزام بإتباع شكل وإجراءات معينه عند إصدار القرار، والحال كذلك يجب عند تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي أن تراعي تلك الإجراءات كما كانت تراعيها بصورة تقليدية، وأن تكون القرارات المتخذة لها أساس تشريعي حيث في مثالنا بالترقية فإن قانون الموارد البشرية مثلا يوجب عند إصدار الترقية التحقق من شروط الترقية، وبالتالي يجب على هذه التقنية أن تلتزم بذات الالتزامات.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

بالإضافة إلى تخزين تلك القرارات في قاعدة البيانات الضخمة، للاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات جديدة تبعاً لذلك.12

ومن خلال هذا المثال، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يختلف عن أي عملية إلكترونية قد تعتمد على البشر في إدخالها اللحظي، وإنما هي برمجيات مسبقه يغذى بها للعمل بشكل مباشر، سواءً بتنفيذ تلك الأوامر أم (في المستقبل) من خلال تطوير النظام نفسِه، أو من خلال التعلم بالتجربة والتطبيق، وتصحيح أخطاءه بشكل ألي.

ولكن السؤال الذي كان السبب لبحث هذا الموضوع، هل سينتج عن استخدام منظومة الذكاء الاصطناعي لقرارات إدارية بالمعنى القانوني، وذلك بتوفر أركانه الشكلية والموضوعية.

وهذا ما سنعرفه من خلال ما سيتم عرضه في المطلب الأول والثاني عند التعرض للأركان الشكلية والموضوعية للقرار الإداري، ومن ثم سنتطرق في مبحث ثالث إلى الآلية التي نضمن من خلالها سلامة إصدار القرارات، وذلك على النحو الذي سيلي بيانه.

وقبل الخوض في موضوع البحث، نود أن نستعرض بعض النقاط التي من شأنها أن تمهد للأفكار والطرح الذي سنتطرق له، وذلك على النحو الآتي:

مجال الذكاء الاصطناعي الذي نقصده13: رغم اختلاف مفاهيم وطرق الذكاء

---

12 - يعتبر ما ذكر هنا تصور في إيجابيات استخدام النظام، حيث وبعد الاطلاع على نظرية التعسف في استخدام السلطة _الانحراف بالسلطة)، أعتقد أن باستخدام الذكاء الاصطناعي والاعتماد على التقنية الآلية بعد أن يتم برمجة القرارات ضمن غرض أو غاية ترتبط بما خصصت به الجهة الإدارية أو ضمن المصلحة العامة، فنحن نتوقع أنه قد نصل - إذا ما طبقت وفقاً للإجراءات التي اقترحت ضمن المطلب الثالث – أن لا توجد لدينا حالات انحراف بالسلطة، أو على الأقل التقليل منها بشكل كبير، وعدم ترك القرارات الفردية لمتخذيها، وإنما ضمن منظومة تم تغذية بغرض عام يتوافق مع المصلحة العامة أو التشريعات، وبالتالي سيتساوى الأفراد أمام تلك الجهة دون تمييز، انظر في الطبيعة القانونية لعيب الانحراف: سليمان الطماوي، نظرية التعسف في استعمال السلطة (الانحراف بالسلطة)، دراسة مقارنة، نقحة (الدكتور عبدالناصر عبدالله، والدكتور حسين ابراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2014، ص83.

13 - بلاي ويتباي، الذكاء الاصطناعي ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، مؤسسة محمد بن راشد، سنة 2008، ص 111-144، يحاول الكاتب خلال كتابة المتخصص في علوم الكمبيوتر، أن يفند المفاهيم الخاطئة حول الذكاء الاصطناعي، وأهمها مصطلح "الذكاء" هل هو ذكي بما يوازي ذكاء البشر، على أساس أن ذكاء البشر يتسم بالتعقيد الذي لم يفهمه البشر أنفسهم، وإنما هو استخدام أساليب التفكير والاستنتاج البشري، لن نتطرق كثيراً لهذه الفكرة إلا أن الاتفاق في قيام الانسان ببرمجة الأجهزة بنوع معين من القدرة تمكنه من التحليل الذاتي، واتخاذ القرارات بناءً على المدخلات بإستخدام تقنية البرمجة العصبية، وفي جميع الحالات فإن التحليل أو الذكاء الآلي الذي قد يكتسبه من خلال التعلم العميق (وإن كنا لم نصل إليه حتى الآن) ولكن في حقيقته هي الأخرى برمجه تم برمجه هذه التقنية على كيفية الاستفادة من تجاربها وكيفية الاستفادة منها، لذلك أسهب الكاتب في ذكر التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي، وذكر أقوال علماء الكمبيوتر وتوقعاتهم واستنتاجاتهم في هذه المسألة.

الاصطناعي في الكتب التي تُعنى به، إلا أنه يمكن تلخصيه في فكرتين بشكل عام.

أولهما: الذكاء الاصطناعي البسيط، وهو الذي يعتمد على المدخلات البشرية والافتراضيات التي يضعها الإنسان مسبقاً في النظام مع القليل من الدعم والتحليل الذي يساعد على إصدار القرار، وثانيهما: الذكاء الاصطناعي العميق أو القوي، وهو ذلك النوع من الذكاء الذي يحاكي قدرة البشر في التفكير والقدرة على اتخاذ القرار دون الرجوع إلى البشر من خلال التجربة والممارسة والتعلم الآلي.

وبغض النظر عن النوعين وكيفية عملهما، فإن هذا البحث يفترض أن من يقوم باتخاذ القرارات في وقتها ليس البشر، وإنما الآلة هي من ستقوم باتخاذ القرار، لذلك سنفترض افتراضاً مبنيّاً على أساس أن الأجهزة التي غذاها البشر بالمعلومات والبرمجيات اللازمة، قادرة على اتخاذ القرارات الإدارية بالمعنى القانوني.

وعلى هذا الأساس سيقوم بحثنا بتأصيل في نظريات ومبادئ القانون الإداري والنظر في مدى استيعابها لهذه المنظومة من عدمه، وسنركز فقط على أركان القرار الإداري، مع محاولة سد الثغرات التقنية إن وجدت، أو التي يجب على التقنيين مراعاتها حال برمجة تلك الأجهزة، بحيث لا تهمل أركان القرار الإداري ما دام يمكن تحقيقها، وتجنب المخاطر القانونية التي يمكن أن تعتريها.

ونود الإشارة هنا إلى ما ذكره البعض، من أن الذكاء الاصطناعي المعاصر ليس ذكياً في الحقيقة، وإنما يقصد به النوع الأول، وهو الذكاء البسيط الذي يقوم على ما تغذيه العقول البشرية من احتماليات وبرمجيات تساعده في تحديد الخيارات المبنية على معايير معينة لاتخاذ القرارات الصحيحة.14

14 - هاري سوردين، الذكاء الاصطناعي والقانون: لمحة عامة، معهد دبي القضائي، العدد (11) السنة (8) سنة 2020، ص 181-191. يعتبر هذا المقال مهم للغاية في الفهم الحقيقي لمستوى الذكاء الاصطناعي المعاصر وكيفية تعليم تقنية الذكاء الاصطناعي آلياً ونطاق هذا التعلم، ورغم وجهة النظر التي خلص لها الكاتب، والتي نتفق في مجملها في أن الذكاء الاصطناعي الحالي ليس ذكياً بمعنى البشري، وإنما يكتنفه أوجه قصور، حيث لا يمكنه التعامل مع الأفكار المجردة وفهم المعاني ومعالجة المهام غير المنطقية، وهناك أختلف معه جزئياً بأن دورنا القانوني يجب كذلك هو الأخر أن يتغير ليتوائم مع متطلبات التقنية الحديثة التي يجب تطبيقها لا محال، حيث يجب أن نؤمن أن التقنية تحتاج لتعليم أولي وتطوير في مهاراتها وبناء أساسها، شأنها شأن طالب القانون الذي لم يخلق متعلم، وإنما يجب أن يبنى تأسيسياً وقانونياً وإدارياً وغيرها، وبعد هذا البناء تضع له تشريعات ذو أحكام واضحة جداً وغير غامضه، وهنا تحدي أمام المشرعين بضرورة أن تكون تشريعاتهم مهيئة للبرمجة التقنية لدعم منظمة الذكاء الاصطناعي بها، حتى تتمكن من أخذ دورها المرغوب.
يدعم هذه الفكرة التي قلت بها ما تطرقت له حكومة الشيك عند تقديمها وثيقة معنونه بـ الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي، لأمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، للدورة الحادية والخمسون، نيويورك 6/25-7/13 2018.
انظر أيضاً:

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

مبدأ الشرعية وأهميته: يرى الفقه أن الانتقال من الدولة البوليسية إلى الدولة القانونية التي تعلي مبدأ سيادة حكم القانون هو أحد أبرز مظاهر التطور الكبرى التي لحقت التنظيم الاجتماعي. ومفاد هذا المبدأ أن تلتزم السلطات العامة بالدولة، شأنها في ذلك شأن الأفراد، باحترام الأحكام القانونية الموجودة بالدولة15، ويوجد إلى جوار المبدأ السابق مبدأ آخر يتعلق بممارسة الوظيفة الإدارية هو مبدأ المشروعية. ويقصد بهذا المبدأ أن تتصرف الإدارة العامة على ضوء ما تقضي به الأحكام القانونية. والحقيقة أن مبدأ المشروعية لا يختلف كثيراً عن مبدأ سيادة حكم القانون إلا من حيث النطاق؛ فهو يتعلق بالوظيفة الإدارية ومن ثم يخص الإدارة العامة على وجه الخصوص. فهو يعد إذن مظهراً من مظاهر مبدأ سيادة حكم القانون، وليس مرادفاً له كما يعتقد البعض.16

إلا إنه عند الحديث عن القرار الإداري، فيقصد به الشرعية المتعلقة بمجال القانون العام التي يعرفها البعض بأنها ضرورة احترام القواعد القانونية المعمول بها في الدولة، بأن تكون جميع تصرفات السلطة العامة في الدولة متوافقة وأحكام القانون بمدلوله العام.17

كما أن حدود التزام الإدارة بمبدأ المشروعية يتمثل في أنه متى حدد القانون للإدارة عملاً محدداً، يجب عليها القيام به على ضوء تلك الظروف، وهو ما نسميه بالسلطة المقيدة، سواءً من خلال قيامها بهذه الأفعال بصورة تصرفات إيجابية أم سلبية.

وهو ما أقرته المحكمة الاتحادية العليا بقولها:" من المقرر في فقه القانون الإداري أنه إذا كان القرار الإداري ينفذ، ويرتب آثاره بمجرد توقيعه من المختص بإصداره،

Armstrong JP. From Law Office to Administrative Proceedings. Judges' Journal. 2020;59(1):20-25. Accessed April 13, 2021. http://search.ebscohost.com.uaeu.idm.oclc.org/login.aspx?direct=true&db=a9h&AN=141837626&site=ehost-live

حيث تضمنت هذه الورقة للعديد من النقاط التي تؤكد إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في القانون الإداري، وخاصة في مجال إنفاذ القرارات ومتابعتها (أي تنفيذ القرارات الإدارية)، ولعل هذه الفكرة لها صدى مقبول وبالتالي وإن كان بحثنا مرتبط ببيان قدرة الذكاء الاصطناعي في توفير أركان القرارات الإداري، إلى أن هذا البحث هو جزء بسيط في نظرية القرارات الإدارية، وبالتالي يعطي أمل كبير في أن المنظمة الخاصة بالذكاء الاصطناعي تستطيع مخاطبة جميع فروع القانون الإدارية وإجراءاته.

15 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 43-44.

16 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 44.

17 - محمد عبدالعال السناري، مبدأ المشروعية والرقابة على أعمال الإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، سنة 2000، ص 6

ولا يجوز الرجوع عنه أو سحبة – إلا في الأحوال التي يقررها القانون –لأن قواعد العدالة وما تستلزمه المصلحة العامة يقضي باحترام الحقوق المكتسبة التي ترتبت عليه إلا أن ذلك كله منوط بعدم وجود تشريع يجيز للإدارة إلغاء قرارات إدارية سابقة بأثر رجعي تبين لها قيام عدم المشروعية في إصدارها فعندئذ يقوم تصرف الإدارة على تنفيذ القانون في أي وقت وليس هناك من حق مكتسب في هذه الحالة يمتنع على الإدارة المساس به، ....."18.

ويفهم من هذا الحكم أنه لكي يعتبر العمل مشروعاً، يجب أن يكون مستنداً إلى تشريع يسمح بذلك التصرف، وأما إذا صدر القرار خلافاً لذلك فيعد غير مشروع، الأمر الذي تعتبر معه تلك التصرفات غير محصنة من المساس بها، على اعتبار أنها في الأصل لم تنشئ حقوقاً مكتسبة.

وكذلك الحال إذا لم يلزم القانون جهة الإدارة بالتصرف على نحو محدد، فإن للإدارة حرية التصرف وفقاً لسلطاتها التقديرية دون إساءة استخدامها لهذه السلطة التي يتم مراقبتها من قبل السلطة القضائية.19

كما أن الدستور والقوانين وكذلك القرارات التنظيمية تعتبر من مصادر الشرعية، والتي يجب احترامها وفقاً للتدرج الهرمي للقواعد القانونية، وكذلك المصادر غير المكتوبة كالأعراف الإدارية وأحكام القضاء وغيرها20.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون جميع القرارات الإدارية موافقة لمبدأ الشرعية، وأن تشتمل كذلك جميع القرارات على أركانها، وأي عيب قد يشوبه قد يؤدي إلى إلغاء هذا القرار، سواء من حيث الاختصاص بشكل عام، والاختصاص الزماني بشكل خاص، وذلك على النحو الذي أكدته المحكمة الاتحادية العليا في حكمها الذي سبقت الإشارةُ إليه، وطلبت فيه ضرورة مراعاة الاختصاص بشتى أنواعه، ومنها الزماني.

ولقد تم ذكر هذه الفكرة هنا بقصد ضرورة مراعاة تقنية الذكاء الاصطناعي عند برمجتها لفكرة المشروعية، وضرورة إيجاد الحلول التقنية التي تتضمن السلطة المقيدة والسلطة التقديرية، فهذه الفكرة أساسية في العمل الإداري، وتتطلب مرونة مناسبة لممارسة صلاحياتها حسب الظروف المحيطة، ويمكن دراسة هذه الفكرة بعد أن

18 - المحكمة الاتحادية العليا- الأحكام الإدارية - الطعن رقم 286 - لسنة 2012 قضائية- تاريخ الجلسة 7-11-2012.

19 - محمد عبدالعال السناري، نفاذ القرارات الإداري، الإسراء للطباعة، (بدون تاريخ)، ص 14.

20 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 46 وما بعدها.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

يعرض القانونيون على التقنيين هذه المتطلبات، ويقوم المبرمجون بإيجاد الحلول التقنية المناسبة لتتوائم مع هذه الفكرة، وخاصة في مرحلة تصميم الخوارزميات.

القضاء الإداري وإنشاء المبادئ العامة للقانون21: يعمل القضاء الإداري على خلق النظريات والمبادئ، لتحقيق الغاية الكبرى من إنشائها، ومنها حماية الأفراد ضد تعسف السلطة الحكومية والإدارية، وبناء النظريات الجديدة التي يمكنها أن تواكب التقدم العلمي بشكل عام، والذكاء الاصطناعي بشكل خاص.

لذلك اتبع القضاء الإداري العديد من الأساليب في إنشاء تلك المبادئ، وتحديد قيمتها القانونية، ومن تلك الطرق، استخلاصها من روح النصوص القانونية ومبادئها22، ومنثَّمَّ سيساعد القضاء الإداري في إيجاد الحلول والقواعد التي تتواءَم مع هذا العصر، باعتبار أنه يتميز بالتطوير المستمر والمتسارع.

المطلب الأول

توافر شكلية القرار الإداري بواسطة الذكاء الاصطناعي

لكي نتحقق من قدرة منظومة الذكاء الاصطناعي من اتخاذ القرارات الإدارية، يجب علينا أن نستعرض الأركان الشكلية للقرار الإداري، والنظر في متطلباتها للتحقق من قدرتها على ذلك، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى بيان ركن الاختصاص، والشكل من منظور الذكاء الاصطناعي وذلك على النحو الآتي:

21 - محمد رفعت عبدالوهاب، القضاء الإداري، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2005، ص37-40. حيث تساعدنا هذه الفكرة في أن المبادئ العامة للقانون تعتبر مجموعة القواعد الأساسية التي لا تستند إلى نص مكتوب وإنما يستخلصها القضاء الإداري من خلال الاتجاهات العامة للتشريع في الدولة ومن خلال ضمير الجماعة والأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع، وهذه المبادئ يقررها القضاء. حيث نعتقد أن القضاء الإداري سيكون قادر من خلال هذه الأداء في وضع مبادئ عامه للتعامل مع التكنولوجيا القادمة في القانون الإداري، ولعله سيكون أسرع من غيره من القوانين، ولذلك سيتعامل القانون الإداري مع التكنولوجيا بشكل أسرع من غيره، ولعل إذا ما محص وجرب، فإنه سيضع وسيصنع النظريات المناسبة للتعامل مع الحالة الواقعية التي يعيشها المجتمع في عصر التكنولوجيا.

22- مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص، 63 وما بعدها. راجع أيضاً، مجدي عبدالحميد شعيب، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، مرجع السابق ص 44 وما بعدها.

الفرع الأول

اختصاص الذكاء الاصطناعي في إصدار القرار

لضمان سلامة وتوافر هذا الركن، يجب أن تلتزم الإدارة وموظفوها في حدود اختصاصاتهم التي رسمها لهم المشرع، ومخالفة هذه القواعد تشوب القرار الإداري بالبطلان.23

وليست غايتنا هنا تفصيل حدود البطلان، إنَّما غايتنا التَّحقُّق من إمكانية بناء نظام ذكاء اصطناعي يوفر هذا الركن، لذلك تتمثل عناصر الاختصاص بأربعة عناصر رئيسية، تتمثل في الآتي24:

العنصر الشخصي (وهو بتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم إصدار القرارات دون غيرهم): حيث يجب أن يصدر القرار الإداري من الشخص أو الجهة التي يحددها المشرع، ومن ثَمَّ يجب أن يكون لمُصدر القرار وجود قانوني وإرادة في ذلك.

وحتى نقول بإمكانية توفره ضمن نطاق منظومة الذكاء الاصطناعي، فإنه بلا شك يجب أن يوجد الغطاء التشريعي الذي يمكن أن يسمح للنظام بممارسة ذلك من خلاله، إلا أنه حتى هذه اللحظة، لا نملك سوى إعمال القواعد التي تعالج هذه الفكرة خلال المرحلة الحالية كقاعدة التفويض، أو الحلول الإدارية إذا ما اعتبرنا أن منظومة الذكاء الاصطناعي تعتبر شخصية قانونية مستقلة.

ولكن هناك بعض الصلاحيات التي لا يمكن فيها إعمال التفويض أو الحلول، بسبب عدم نص التشريعات على جواز التفويض، أو بوجود صاحب الصلاحية الذي سيمنع من تطبيق قواعد الحلول25.

إلا أن ذلك لا يعتبر عائقاً أمام البدء في استخدام المنظومة في الحدود الممكنة، ويمكن تغذية النظام بتلك الخوارزميات - في الوقت الحالي - والذي سيعتبر شكلاً من أشكال تحديد العنصر الشخصي المسبق في النظام لاتخاذ القرارات بالكيفية والآلية

23 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 228.
24 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 312-357. انظر أيضاً: فيصل عبالحافظ الشوابكة، تدرج البطلان في القرار الإداري في ضوء أحدث الاجتهادات القضائية في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 49-100 حيث ذكر في هذا القسم تفصيل لحالات عيب عدم الاختصاص، ومعرفة العيوب تساعد في تفادي الأخطاء البرمجية وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لها.
25 - سليمان الطماوي، مرجع سابق ، ص 320 وما يلها.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

التي يرتئيها صاحب الصلاحية الأصيل.

حيث من الممكن القول بأن من يمارس تلك القرارات هو ذاته الشخص أو الهيئة المخولة باتخاذ القرارات، وإنما تعتبر المنظومة أدوات يحركها هذا الشخص كيفما شاء، من خلال تغذيتها بالبيانات والافتراضات المسبقة التي هي في حقيقتها إرادته وقراره، مثلها في ذلك مثل كتابتنا لهذا البحث، فلا يمكن أن يقول أحد: إنَّ الذي كتب البحث هو الحاسوب، أو يقول: إنَّ الأوامر التي تم إدخالها والرموز هي من أخرج هذا البحث.

لذلك فإن منظومة الذكاء الاصطناعي الحالي تعتمد على التعلم الآلي البسيط في المدخلات والخوارزميات التي يغذى بها النظام، ولا شك أن تلك التغذية هي في الحقيقة الإرادة التي يحددها، ويضعها صاحب الصلاحية مسبقاً في النظام، وارتضى أنها تمثل إرادته، وبالتالي يمكن تحقيق هذا العنصر.

وإن كان يجب أن يخضع هذا العنصر للتحقق القضائي في مدى قبول هذه الفكرة إذا ما مُحصت منظومة الذكاء الاصطناعي، إلا أن الأسلم والأوفق أن تعمل الجهات الحكومية على استصدار الغطاء القانوني الذي يعتبر العنصر التقني الجديد، وسيكون مقبولاً بجانب العنصر الشخصي في نظرية القرار الإداري ضمن ركن الاختصاص.

العنصر الموضوعي:26 (وهو بتحديد القرارات التي يجوز للعضو الإداري أن يصدرها): حيث إن المشرع لا يكتفي بتحديد الأشخاص، وإنما كذلك بتحديد النطاق الموضوعي الذي يجوز للجهة إصدارهه، وأي خروج عن الاختصاص الموضوعي، يجعل القرار باطلاً بغض النظر عن درجه هذا البطلان.

ولكن وبما إن جهة الإدارة يفترض أن تمارس صلاحياتها في نطاق معين، فلا يتصور أن تقوم هيئة الموارد البشرية المعنية بشؤون الموظفين بإصدار قرارات متعلقة بالأشغال العامة مثلاً، لذلك يمكن ببساطة تغذية منظومة الذكاء الاصطناعي عند إصدار التشريع، بالنطاق الموضوعي الذي يجب أن تختص به هذه الجهة، وبذلك لن نجد أية إشكالية يمكن أن تواجهها أنظمة الذكاء الاصطناعي إذا غذيت ببرمجيات تحدد هذا النطاق.

26 - ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2009، ص119، أو يمكن تسميته الاختصاص النوعي، وحدد الكاتب صورة في ثلاث حالات متصورة وهي صدور القرار من سلطة إدارية موازية، أو سلطة أعلى، أو سلطة أدنى من اختصاص هذه السلطة، ولعل تقنية الذكاء الاصطناعي كما أشرت ومن خلال التغذية الصحيحة سيتم تفادي مثل هذه الحالات لأن الاختصاص سيتم برمجته وسيمتنع النظام من إصدار قرارات خارجة عن هذا الاختصاص.

وإن كنت أرى أنه يجب إعادة النظر في صياغة التشريعات، بحيث تستوعب التحديد الضيق للصلاحيات، حتى يتمكن المعنيون من وضع الخوارزميات الممكنة لهذه الجهة، وقدرتها في إصدار القرارات.

ولعل أكبر فائدة سنجنيها من استخدام هذه المنظومة، هي تفادي حالات خروج رجل الإدارة عن القيود الموضوعية لاختصاصه، المتمثلة في صورة اغتصاب السلطة وعدم الاختصاص البسيط، بحيث تساعد هذه الأنظمة في تحديد المسار الصحيح مسبقاً ومنع إصدار أية قرارات لا تكون ضمن دائرة الاختصاص الذي غذي بها النظام البرمجي.

العنصر الزماني:27 (وهو تحديد التوقيت الزمني الذي يسمح بإصدار القرار خلاله): ولعل أهم قاعدتين تتجليّان في هذا العنصر هما قاعدتا عدم رجعية القرارات والأثر الفوري، بحيث يمنع إصدار قرارات بأثر رجعي من حيث الأصل أو إصدار قرارات في توقيتات لم تسمح بها التشريعات، وفي هذا العنصر مسائل كثير.

و لكي يتضح المثال، بأنه وفقاً للوضع التقليدي، يمكن للمسؤول أن يصدر قراراً بترقية موظف معين، على أن تسري أثاره من سنة سابقة، ي حقيقة الأمر قد يستطيع هذا المسؤول إصدار القرار من الناحية الواقعية، لذلك يمكن عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، أن تتفادى في الأساس إصدار قرارات ذات أثر رجعي تماماً، بحيث لن تقبل تلك الخوارزميات بإصدار قرار بأثر رجعي إلا في حالات استثنائية، تتطلب هي الأخرى مدخلات مسبقة ومعينة يسهل مراقبتها، فهنا فقط يقوم النظام المجرد من أية أحاسيس بتجاوز تلك القواعد؛ لأنه مبرمج عليها، بالإضافة إلى أن القيود التي سيغذى بها النظام ستمنع أي إجراء من شأنه مخالفة القواعد أو العنصر الزمني الواجب على نوعية القرار المراد اتخاذه.

العنصر المكاني:28 (وهو بتحديد النطاق المكاني الذي يجيز لرجل الإدارة أن

27 - عبدالحميد أحمد الواحدي، نفاذ القرار الإداري في ضوء أحكام القضاء الإماراتي، (رسالة ماجستير) جامعة الإمارات، سنة 2018، ص 16-67. انظر أيضاً: نجم عليوى خلف، مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، رسالة ماجستير، سنة 2016، ص 62، حيث أشار إلى صور الرجعية في القرارات الإدارية، وبين القرارات التي يجوز فيها الرجعية والاستثناءات، وعلى أثرها يجب ضمن تقنية الذكاء الاصطناعي وتعليمها على تلك الصور، حتى لا تخالف القرارات الصادرة لهذا المبدأ.

28 - ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص121، وهنا تفصيل فيما يتعلق بالعنصر أو الاختصاص المكاني، ودرجات جسامته، فالأول وهو عدم الاختصاص الجسيم والذي قد يؤدي لانعدام القرار، وعدم الاختصاص البسيط الذي يقول القرار قابل للإبطال، وهو ما نرى معه أن الخوارزميات التي سيتم تغذية النظام بها إذا استندت في

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

يباشر اختصاصه فيه): هذا العنصر لا يمثل أية إشكالية، فيمكن لمنظومة الذكاء الاصطناعي إذا كانت القواعد تتطلب إصدار قرارات معينة في نطاق جغرافي معين، أن ينفذها من خلال المعطيات التي زود بها النظام، فمثلاً لو صدر قرار من بلدية مدينة أبوظبي لتخصيص قطعة أرض لمواطن معين، فيجب أن يتأكد النظام من أن قطعة الأرض المخصصة في إمارة أبوظبي، وأن بيانات المخصص له من المدينة نفسها، وغيرها من الاشتراطات التي يجب توفرها حتى يتمكن النظام من التحقق من صحة اتخاذ القرار مكانياً.

الفرع الثاني

تحقق الشكلية من خلال الذكاء الاصطناعي

دون الدخول في تفصيلات القواعد المتعلقة بركن الشكل، فإننا سنعرض له بالقدر الذي يحقق كمال الفكرة. وبما أن القرار الإداري هو تعبير عن إرادة الإدارة الملزمة باعتباره عملاً قانونياً، فإنه يجب أن يتجسد في مظهر خارجي يكون معلوماً للمعنيين به، لتحقيق آثاره والعمل بموجبه. والقاعدة العامة تقضي بأن يصدر القرار الإداري بأي صورة كانت ودون التقيد بشكلية معينة إلا إذا تتطلب القانون مراعاة شكلية معينة، ففي هذه الحالة ينبغي مراعاة ما يتطلبه القانون.29

وعلى ضوء ذلك سنحاول بيان ما إذا كان بمقدور منظومة الذكاء الاصطناعي توفير هذا الركن . ويمكن القول بأن النظام سيكون محققاً لهذا الركن أفضل من الشخص الطبيعي، وذلك بسبب تفاعل النظام مع الحالة دون الامتناع عن توفيرها إذا بني النظام على توفيرها، وهو بذلك عكس الإنسان الطبيعي الذي قد تمنعه أسباب شخصية أو نفسية من تحقيق الشكل كالنسيان أو الخطأ. 30

ومن مظاهر الشكلية (إذا ما تطلبها القانون) في القرار الإداري صور عديدة،

البداية على نطاقات صحيحة، فلن يشكل ذلك أية حالات بطلان، وهو ما سيساعد على تخفيف حالات البطلان بشكل كبير.

29 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 233.

30 - فيصل عبدالحافظ الشوابكة، تدرج البطلان في القرار الإداري في ضوء أحدث الاجتهادات القضائية في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 103-144، حيث تطرق الكاتب لتحديد عيب الشكل والإجراءات، ولعله منهج أتبعه أن معرفة العيوب هي وسيلة ناجحة في تفادي الأخطاء التقنية، فإذا ما برمجت التقنية لتفادي العيوب التي حددها الفقه والقضاء، فيكون ما عداها جائز ولا تشكل مخاطرة قانونية.

منها ضرورة تسبيب القرار الإداري31 خاصة بالنسبة للقرارات التي تدخل في إعداد القرارات التأديبية، فمثلاً لو تأخر موظف عن الحضور والانصراف أثناء الدوام الرسمي، توجب الأنظمة الحالية أن يقوم المسؤول المباشر بإصدار قرار بمخالفات الدوام الرسمي، إلا أنه يجب ذكر سبب اتخاذه هذا القرار، وفي مثالنا هو التأخير، مع ذكر السند القانوني الذي على أساسه اتخذ القرار. وهنا يتطلب القانون شكلاً محدداً في التسبب.

ولعل منظومة الذكاء الاصطناعي قادرة على توفير الشكليات المطلوبة منها بسهولة ويسر وسرعة، متى تم تغذيتها بخوارزميات تؤكد على ذلك، من خلال قوالب معينة تضمن اشتمال القرار على تلك الشكليةً، سواءً أكانت أسباباً أم إجراءات أولية، أم بيانات معينة، أو تسنيد للقرار، وذلك من خلال نتائج للمدخلات والمعطيات التي بني عليها النظام، ولا شك أن هذه المعطيات يجب أن تكون جميعها إلكترونية حتى يستطيع النظام التعرف عليها، وليس تلك التقليدية. 32

المطلب الثاني

قدرة الذكاء الاصطناعي على تحقيق الأركان الموضوعية للقرار الإداري

لن تكتمل أركان القرار الإداري الصادرة من خلال منظومة الذكاء الاصطناعي إلا بعد استيفائها للأركان الموضوعية له، وعليه يلزمنا أن نستعرض تلك الأركان وأهم عناصرها، وعرضها على هذه المنظومة.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنخصص الفرع الأول للحديث عن محل القرار الإداري، وأما الفرع الثاني فلأسباب إصدار القرار الإداري، وأمّا

31 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 252-293. انظر أيضاً: ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص105-117، تم التطرق لفكرة إمكانية صدور القرار بشكل صريح أو ضمني، فلا شك أن هذا التصور منخفض الحدود في ضوء تقنية الذكاء الاصطناعي، حيث إن النظام يجب أن يتعامل مع المدخلات لإصدار القرار المناسب، ولا يمكن له الامتناع عن إصدار القرار بعكس الشخص الطبيعي، كما أن يتصور أن يكون يمتنع الشخص الطبيعي عن إصدار قرار، وذلك بعد الإحاطة بالحدث الواجب إصدار قرار بموجبه، فمثلاً قرار الترقية يمكن أن يمتنع الرئيس من ترقية (وهنا يعتبر بصورة عامة قرار ضمني) بعدم الترقية، إلا أن ذلك لا يتصور في منظومة الذكاء الاصطناعي التي توجب برمجتها على اتخاذ القرارات بشكل فوري سواءً بالقبول أو الرفض.

32 - ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، مرجع سابق، 110-117، في هذا الشق يجب أن يتحقق من سيقوم (من القانونيين والتقنيين من ضرورة تفادي حالات عيب الشكل وبطلان القرار بسببها، وهي حالات كثيرة منها ما يتعلق بالملاءمة أو عدم اتخاذ إجراء جوهري أو الثانوي، وبرمجة المنظومة كذلك في حالات الخطأ كيف تقوم بعملية تدارك تلك الإخطاء وتفادي حالات انعدام القرارات بسبب فقدان هذا الركن.

آخر تلك الفروع فعن الغاية من إصداره وفقاً لهذه المنظومة، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول
محل القرار من منظور الذكاء الاصطناعي

يعتبر محل القرار هو جوهر العمل القانوني المراد تحقيقه وموضوعه33، وهو النتيجة الحتمية لمبدأ المشروعية، حيث يجب أن يستند جوهر محل هذا القرار لأساس مشروع، ففي مثالنا التوضيحي الخاص بالترقية، فإن ترقية موظف من درجة وظيفية يعتبر محل القرار هو رفعه درجة وظيفية في سلم الدرجات، أو أن فصل موظف من وظيفته محل القرار وأثره هو انفصام تلك العلاقة الوظيفية بموجب هذا القرار، لذلك يعتبر محل القرار هو الموضوع الرئيسي الذي يعبر بشكل ظاهر وواضح في صلب القرار.34

ويكون محل القرار غير مشروع إذا صدر في غير الحالات المشروعة، كأن تصدر ترقية لموظف دون استكمال شرط المدة المحدد قانوناً، أو فصل هذا الموظف في غير الحالات المسموح بها.

وجرى الفقه على تسمية العيب الذي يشوب محل القرار بعيب مخالفة القانون.35 الذي يقصد به أن محل القرار الإداري المعيب، وتأتي مخالفة القاعدة القانونية في المحل، إما بسبب مخالفة مباشرة للقاعدة القانونية، أو بسبب خطأ في تفسيرها سواءً بنية حسنة أم سيئة، أم من خلال تطبيق القاعدة القانونية على وقائع غير معنية. 36

من خلال المثالين السابقين، الأول وهو المحل المشروع والآخر غير المشروع، يجب أن يتم تقييمها ضمن منظور تقنية الذكاء الاصطناعي، فهل من الممكن للأنظمة

33 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 235.
34 - ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص78-81، وهنا تطرق الكاتب إلا أنه يفترض أن متخذ القرار يجب أن لا يخالف قراره أي قاعدة قانونية مكتوبة كالتشريع بجميع أنواعه، أو غير مكتوبه كالمبادئ العامة التي أرساها القضاء، وهنا أرى ضرورة أن تغذى تقنية الذكاء الاصطناعي بجميع القواعد المكتوبة وغير المكتوبة، حيث من الصعوبة أن تقوم تقنية الذكاء الاصطناعي بمعرفة القواعد غير المكتوبة إذا لم تعلم هذه التقنية، وذلك لتفادي المخالفات العمدية وغير العمدية التي يقع فيها متخذ القرار.
35 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 236.
36- سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 358-362.

أن تحققه أو لا؟.

إن من السهولة بمكان تفوق أنظمة الذكاء الاصطناعي على البشر في احترام الأخطاء التي يرتكبها رجل الإدارة لتحقيق هذا الركن والتقليل منها، فمثلاً لن ينتظر النظام بعد برمجته على ضوء خوارزميات معينة، إلى أخذ الإذن لموظف استوفى جميع الشروط، وأصبح موضوع ترقيته بيد رجل الإدارة، بل هو ضمن منظومة موضوعية ومحايدة لا تتأثر بعواطف، وتعمل بالمساواة والعدل، وكذلك الحال عندما يصبح محل القرار غير مشروع، وفي مثالنا بأن يتم فصل موظف لسبب غير مشروع، إذ إن من المتصور أن رجل الإدارة إذا ما جاء إليه توجيه بفعل، ألّا يلتزم بهذه الشروط لأي سبب قد يؤثر على صحة القرار.

إلا أنه لو غذيت منظومة الذكاء الاصطناعي بالخوارزميات التي توجب تحققها من مشروعية القرار قبل إصداره، فهنا سيرفض النظام إصدار قرار بفصل موظف دون التحقق من مشروعية صحة هذا القرار، حتى لو رغب رجل الإدارة بغير ذلك، ولا شك أنه سيتوقف عن ذلك القرار، وهنا تأتي محاسن هذه التقنية، إلا أن اشتراط ذلك موقوف على كيفية تغذية النظام ووضع القواعد والإجراءات (الذي سأسميها بحوكمة تقنية الذكاء الاصطناعي)، والتي تمنع أي شخص من تعديل أي برمجيات أو خوارزميات لا تتوافق مع أساس قانوني لها، وفي حال تعديلها يجب أن يُبنى النظام بإظهار أي تعديلات تجرى عليه، لسهولة التحقق منها لاحقاً من الناحية الإدارية أو القضائية من حيث توقيتها والشخص الذي قام بتعديلها، والذي سمح له بذلك.

وذلك بعد ضمان ألا تشوب تلك البرمجة الخوارزمية أية مخالفة للقواعد التي سبق أن أشرنا إليها، والمرتبطة بالمخالفة المباشرة للقاعدة القانونية، أو عند الخطأ في تفسير القاعدة القانونية، بحيث نضمن أن تبرمج النظام بعد التحقق من صحة التفسير والتطبيق السليم للقاعدة القانونية، وذلك من خلال المختصين، وبناء المنظومة بحيث لا تطبق الخوارزمية إلا على الوقائع الصحيحة التي استقتها من مصادرها.37

الفرع الثاني

37- فيصل عبالحافظ الشوابكة، تدرج البطلان في القرار الإداري في ضوء أحدث الاجتهادات القضائية في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 147-178، حيث تطرق الكاتب في هذا القسم لعيوب مخالفة القانون والمرتبطة بالسبب، وتفاديها يعتبر سبب رئيسية لصحة القرارات التي ستصدر من خلال منظومة الذكاء الاصطناعي.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

اتخاذ أنظمة الذكاء الاصطناعي القرار ضمن سبب مشروع

على ضوء تعريف المحكمة الاتحادية العليا سالف الذكر للقرار، وآراء الفقهاء بأن القرار هو عمل إرادي، وبالتالي هذا العمل الإرادي تم القيام به في ذهن متخذه نتيجة لأمر معين وهو السبب، لذلك عرفه الفقه الإداري بأنه " حالة واقعية أو قانونية بعيدة عن رجل الإدارة، ومستقلة عن إرادته، تتم فتوحى له بأنه يستطيع أن يتدخل وأن يتخذ قراراً ما".38

وبالتالي إذا لم يتضمن القرار سبباً كان القرار فاقداً لركن من أركانه، ويكون بذلك مخالفاً للقانون39، والحكمة من هذا الركن هو منع رجل الإدارة التصرف وفقاً لهواه ورغباته، وإنما يجب على رجل الإدارة أن يتخذ قراراته وفقاً لأسباب صحيحة قانوناً، وتحقق المصلحة العامة، وفكرة السبب فكرة منطقية في عمل الإدارة، لأن تدخل الإدارة بلا سبب لا يتصور من رجل عاقل.

وهو الحال كذلك إذا اتخذ بواسطة الذكاء الاصطناعي، حيث يجب أن تقوم المنظومة باتخاذ القرار وفقاً لأسباب صحيحة تستدعي معها اتخاذ القرار، وعليه يجب أن ينطلق النظام ويبدأ بإجراءات اتخاذ القرار، واستكمال أركانه بموجب حالة قانونية وواقعية دفعت النظام لاتخاذ القرار.

وتطبيقاً على مثالنا التوضيحي، فإنه متى توافرت جميع الشروط والأحكام الموجبة للترقية،يمكن القول أنه بتوافر جميع شروط وأحكام الترقية، يكون النظام لديه سبب مشروع في البدء واستكمال إجراءات اتخاذ قرار الترقية.40

38 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 199-200.
39 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 239.
40- ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص78-81، وقد تطرق الكاتب في دراسته لهذا الركن لجوانب مهمه نرى أن يحاط بها المعنيين ببرمجه تقنية الذكاء الاصطناعي وموائمة الحالة التقليدية مع الحالية الحديثة وذلك من حيث بيان السبب من توقيته وتعدد أسبابه والعيوب التي قد تحول حوله لمحاولة تفاديها.

الفرع الثالث

استيعاب الذكاء الاصطناعي في فهم الغاية

تتمثل الغاية في النتيجة النهائية التي يرغب رجل الإدارة في تحقيقها، أو هي الهدف الذي يسعى لتحقيقه ويدفعه إلى اتخاذ القرار الإداري.41 وأهمية هذا الركن تكمن في ضمان ممارسة الإدارة لصلاحيتها، لأن رجل الإدارة يجب عليه أن يبتغي الغاية التي من أجلها منح الاختصاص، لا أن يحيد عنها، وبالتالي ينحرف معه في سلطته.

وأهم تلك الغايات تحقيق المصلحة العامة كأصل عام، أو من خلال قاعدة تخصيص الأهداف، بحيث إذا لم توجد غاية محدد حددها القانون (كأن يحدد غاية انتزاع ملكية أرض لتخصيصها لبناء مدارس تعليمية)، وبالتالي إذا خصصت لغير هذا الغرض، يكون حاد عن الغاية المخصصة، أو أن يبتغي غاية تحقيق مصلحة خاصة عوضاً عن الأصل وهو تحقيق المصلحة العامة، فإن الخروج عن هذا الغرض يَحرف القرار عن مساره الصحيح.42

وعليه فإن استغلال منظومة الذكاء الاصطناعي لتحقيق هذه الأغراض، لا شك أنها ممكنة، وستكون أكثر عدالة وحياد، وستستوعبها من خلال تحديد وتخصيص الأهداف في مرحلة بناء النظام والخوارزميات، بحيث يستطيع النظام معرفتها مباشرةً دون الحاجة لأي إرادة أخرى.

فمثلاً لو بُني النظام المدعوم بالذكاء الاصطناعي بأن أي انتزاع لملكية يجب أن تكون غايته أو هدفه هي المصلحة العامة، فإن النظام لن يتخذ قرار نزع الملكية -في مثال بناء المدارس التعليمية - إلا بعد تقديم ما يثبت أن التخصيص سيؤول إلى تلك الجهة التعليمية، كما سيضمن النظام بوضع قيد إلكتروني بمنع التصرف على هذه الأرض إلا لهذا الغرض.

وبالتالي أعتقد أن توفير هذا الركن سيكون أضمن في تحقيق العدالة، والتقليل من عيوب انحراف السلطة التي تمارسها بعض الجهات الإدارية، سواء عند إصدار القرار أم أثناء تنفيذه، إلا أن تحقيق هذه الدقة سيتطلب مراقبة شديدة لضمان دقة بناء النظام

41 - مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع السابق، ص 242.
42 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 364-373.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

وفقاً لهذا الغرض، وهو ما سنتحدث عنه في المطلب التالي. 43

المطلب الثالث

مبادئ إصدار القرار الإداري ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي وحوكمتها

بعد حديثنا في المطلب الأول والثاني عن إمكانية قيام أركان القرار الإداري من الناحية الشكلية والموضوعية، ولضمان عمل هذه المنظومة بالشكل الصحيح، فإنه يتحتم علينا ضرورة إحاطتها بمبادئ تضمن عملها وفقاً لمبادئ القانون الإداري الرأسية والتشريعات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إعداد إجراءات حوكمة إدارية تضمن الإدخال والتعديل والتغذية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة، لتفادي استغلالها بطريقة غير صحيحة قد تؤدي إلى أن توصم تلك القرارات بالبطلان.

لذلك تم تقسيم هذا المطلب لفرعين، أولهما عن مبادئ استخدام منظومة الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات إدارية، أما الفرع الثاني عن إجراءات الحوكمة المقترحة لضمان عمل المنظومة بالشكل الصحيح.

الفرع الأول

مبادئ استخدام منظومة الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات إدارية

نظراً لكون القرار الإداري هو الأداة الأساسية لجهة الإدارة لممارسة صلاحياتها وسلطاتها، فقد مارستها الإدارات منذ القدم، وخلقت النظريات القانونية لضبط إيقاعها، ولا شك أن القضاء الإداري كان له الفضل كذلك في إنشاء العديد من النظريات لتفادي الآثار السلبية التي أنشأتها الممارسات الخاطئة، أو تلك المخالفة للقانون أو مبادئ العدالة.

لذلك لن تخرج منظومة الذكاء الاصطناعي في تطبيقها عن تلك المجموعة من

43 فيصل عبدالحافظ الشوابكة، تدرج البطلان في القرار الإداري في ضوء أحدث الاجتهادات القضائية في دولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 160-185، حيث يجب على اللجنة المقترحة (القانونية والتقنية) أن تدرك العيوب المرتبطة بهذا الموضوع، وأن يضعون الخوارزميات المناسبة لتفاديها أو منعها، ولا شك أن ركن الغاية وعيوب الأساسي في انحراف السلطة عن غايتها شكل تحدي كبير في المحافظة على سلامة القرارات.

القواعد، ولن نتطرق في محور حديثنا عن تلك المبادئ القانونية، وإنما سنتطرق إلى الكيفية التي بموجبها نضمن عمل منظومة الذكاء الاصطناعي بالشكل الصحيح، تراعي حقوق جميع الأطراف المخاطبين بتلك القرارات.

وسيتم استقاء هذه المبادئ من المبادئ التي تسير عليها المرافق العامة، وذلك لضمان عمل المنظومة وتأدية عملها ووظيفتها الأساسية، التي تتمثل في مبدأ المساواة عند استخدام منظومة الذكاء الاصطناعي، ومبدأ ضرورة تسيير المرفق العام بانتظام واطراد، ومبدأ قابلية تغيير وتطوير نظام المرفق العام.44

فإذا ما حافظنا على هذه المبادئ عند تشغيل منظومة الذكاء الاصطناعي، فإنه وبلا شك ستحقق القرارات الصادرة من خلالها الواجبات الموكلة لها، وضمان أن تكون تغذية منظومة الذكاء الاصطناعية بالقواعد الصحيحة، ويمكن التحقق من خلال ثلاثة وسائل وهي:

أن يعهد إلى لجان قانونية متخصصة صياغة الخوارزميات القانونية على ضوء المبادئ القانونية الصحيحة، حتى تعمل المنظومة بالشكل الصحيح من مبادئ تسيير المرفق العام .

شفافية تلك المدخلات، حتى يستطيع الأفراد أو المخاطبين بالقرارات التحقق من صحة القواعد التي تم تغذية النظام بها، باعتبارها رقابة لاحقة.

أن تكون المنظومة مهيئة لقيام القضاء بالتحقق من صحة وسلامة إصدار القرار، من خلال توضيح جميع الخطوات أو الإجراءات، وأسبابها وتدوينها بشكل يمكن معه مراقبتها.45

44 - أشرف بن مالك، مسؤولية الدولة عن الخطأ المرفقي في مجال الذكاء الاصطناعي، دار الحافظ، دولة الامارات العربية المتحدة، سنة 2021، ص 41-51.

45 -انظر في هذه الورقة الآلية والإجراءات الواجب اتباعها لكي يتم تصميم نموذج مميز يمكن العمل من خلاله وهو يعطي خطوات عملية في كيفية بناء النظام التي بموجبه سيتم اتخاذ القرارات الإدارية (من وجهة نظرنا):

Linwu Zhong, Ziyi Zhong, Zinian Zhao, Siyuan Wang, Kevin D. Ashley, and Matthias Grabmair. 2019. Automatic Summarization of Legal Decisions using Iterative Masking of Predictive Sentences. In Proceedings of the Seventeenth International Conference on Artificial Intelligence and Law (ICAIL '19) Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 163–172. DOI:https://doi.org/10.1145/3322640.3326728

Kevin D. Ashley and Vern R. Walker. 2013. Toward constructing evidence-based legal arguments using legal decision documents and machine learning. In Proceedings of the Fourteenth International Conference on Artificial Intelligence and

كما لا يمكن تجاهل مبدأ مسؤولية الإدارة العامة والمبرمجين وكل من بنى هذا النظام عن الأخطاء التي خلفها النظام، وتحمل الإدارة المسؤولية عنها، وتحديد تلك الأخطاء من خلال ضبط قواعد الأخطاء المرفقية، أو الشخصية، وتطبيق وتطوير النظريات الحديثة للذكاء الاصطناعي، كنظرية النائب الإنسان في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوت، وذلك بغرض إسناد المسؤولية القانونية إلى الأخطاء الناتجة عن المنظومة للمسؤولين عن تغذية النظام.

وفي حالتنا سواء التغذية الإدارية والتقنية، أو الذين غذوا المنظومة بخوارزميات معينة، ولا شك أن قواعد المسؤولية في القانون الإداري أسهبت في تكوين القواعد والمعايير لتحديد المسؤولية المرفقية أو الشخصية، وهذا ما سيتم تركه للقضاء في تحديد معالمه عند تجربة هذه الأنظمة.46

كما لابد هنا من الإشارة إلى المبادئ الأخلاقية والشروط الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن دراسة دور الذكاء الاصطناعي في المستقبل، ونحن بدورنا نقول بضرورة أن يلزم بها القائمون على برمجة وتغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي وتهيئته لإصدار القرارات الإدارية، التي يتمثل بعضها في الآتي47:

Law (ICAIL '13). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 176–180. DOI:https://doi.org/10.1145/2514601.2514622

46- استعرض أشرف بن مالك نظرية النائب المسؤول عن الروبوت في مجال الذكاء الاصطناعي وعدد من التطبيقات للأخطاء التي خلفها الذكاء الاصطناعي، ضمن كتابه مسؤولية الدولة عن الخطأ المرفقي في مجال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 62-68.
كما استعرض صور للخطأ المرفقي في مجال الذكاء الاصطناعي بعد تطبيقها على أخطاء المرفق العام، وهي تطبيق مميز لاستعراض الأخطاء التي قد تنتج في الوضع الطبيعي لمحاولة تفادي أنظمة الذكاء الاصطناعي لها، أنظر ذات المرجع ص 90-105.
وبلا شك يجب على المبرمجين أن يضعوا الخوارزميات المناسبة لها بحيث تتفادى هذه الأخطاء والتي أعتقد أنها في ضوء التقدم التكنولوجي أصبحت أسهل مما يتوقع، حيث كانت بعض المرافق مثلاً تغلق أبوابها بعد أوقات الدوام الرسمي، أما اليوم فيمكن أن تكون هناك مرافق تعمل 24 ساعه من غير موظف واحد، وهذا هو التوجه الحكومي لدولة الإمارات.
انظر أيضاً: همام القوصي، إشكاليَّة الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظريَّة "النائب الإنساني" على جدوى القانون في المستقبل) -دراسة تحليليَّة استشرافيَّة في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاصّ بالروبوتات)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 25، سنة 2018، ص77.
47 - ديريك دوبريز، الإتحاد الأوروبي يناقش القضايا القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، (مقال مترجم من موقع ديجينوميكا)، مجلة معهد دبي القضائي، العدد 10، سنة 2019، ص148، وذكرت العدل من المبادئ إلا أنه تم اختيار ما يتناسب مع الطبيعة الإدارية في نطاق موضوع البحث.
انظر أيضاً:
Fabrice Muhlenbach and Isabelle Sayn. 2019. Artificial Intelligence and Law: What Do People Really Want?: Example of a French Multidisciplinary Working Group. In Proceedings of the Seventeenth International Conference on Artificial Intelligence

الكرامة الإنسانية: وذلك بالحفاظ على كرامة الإنسان دون تأثير هذه التقنية وتشغيلها على احترامه، ولا شك أن هذه الفكرة متأصلة في القانون الإداري، واحترام الموظف العام والمخاطبين بأحكامه.

العدل والمساواة والتكافل: حيث يجب أن يسهم الذكاء الاصطناعي في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أطراف العلاقة مع الجهة الإدارية، وذلك دون تحيز أو تمييز عند إدخال البيانات التي تستخدم لتشغيل الأنظمة، ولعل هذه من أهم المبادئ التي نرى ضرورة توفرها، حيث يجب أن يكون جميع المتعاملين مع الجهة الإدارية على قدم المساواة، وكذلك الموظفين العاملين بها، بحيث لا تعطي الأنظمة ميزة معينة لشخصية محددة دون غيرها ما لم تتطلبها التشريعات، وبالتالي هنا مسألة في غاية الأهمية تتمثل في تحديد المبادئ الأولية لبناء منظومة الذكاء الاصطناعي، وفق إجراءات صارمة لبناء منظومة تقوم على مبدأ العدل والمساواة.

سيادة القانون ومسؤولية المحاسبة: وذلك من خلال تهيئة النظام بإمكانية الوصول إلى العدالة وحق التقاضي والتظلم، والحماية ضد المخاطر التي قد تنشأ عن الأنظمة الذاتية التي يمكن أن تؤثر على سلامة وخصوصية المعنيين بالقرارات الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بسرية وخصوصية البيانات الخاصة أو الحكومية.48

حماية البيانات لصحة القرارات الإدارية: أن منظومة الذكاء الاصطناعي تعتمد اعتماداً رئيسياً في أدائها على مخزون البيانات التي تستمد منه مصادرها، لذلك يجب لسلامة المنظومة أن تحاط البيانات والمعلومات بحماية كبيرة، ولعل العلاج من ذات التقنية.

حيث خلص تقرير صادر عن مؤسسة دبي للمستقبل إلى ضرورة حماية المعلومات الرقمية من الهجمات الإلكترونية الخبيثة لتعزيز الأمن السيبراني، وضمان

and Law (ICAIL '19). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 224–228. DOI:https://doi.org/10.1145/3322640.3326722

48- وفي هذا الشأن فقد توسع الأستاذ الدكتور عماد الدحيات في أحدى أبحاثه المعنونة بـ (نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 5، سنة 2019 ص22، حيث تطرق في بيان بعض أفكار المسؤولية، وختم بضرورة مراجعة التشريعات المعنية بتقنية المعلومات بصورة واقعية تنسجم مع ماهية تقنية الذكاء الاصطناعي، وضرورة الموازنة بين المصالح المختلفة للأطراف المعنية، وهو فعلاً ما نحتاجه في هذا التوقيت على الأقل لمواكبه التسارع الكبير لهذه التقنية، وعلى الأقل أن نضع قواعد ومبادئ يجب على القائمين على برمجته تلك الخوارزميات أن يكونوا مدركيها، وتكون هناك جهات رقابية مشددة على ضمان استيفائها. كما أوصى بعدد من النتائج المميزة ولعل أهمها في هذا المجال ما يرتبط بوضع المعايير المهنية والصناعية والأخلاقية لضبط إيقاع التكنولوجيا وما ينجم عنها.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

أمن المعلومات، ويرون ضرورة تطبيق تدابير جديدة لتفادي المخاطر، من خلال قيام الهيئات الحكومية بدراسة استخدام أنظمة الأمن الالكتروني التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، لتوفير التحليل المستمر للتهديدات السيبرانية، مما سيؤدي في المستقبل إلى وجود قطاع أمن إلكترونياً يقوده الذكاء الاصطناعي، وهنا يتضح لنا بضرورة أن تكون المنظومة تكاملية لنجاحها، ولا يمكن الاستغناء عن الجانب الأمني للمعلومات، والبرمجة التقنية المحترفة، والجانب القانوني المحكم كذلك.49

الفرع الثاني

حوكمة إجراءات اتخاذ القرار الإداري ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي

حتى نضمن أن القرار الإداري يتم إصداره عبر منظومة الذكاء الاصطناعي مكتمل أركانه، وبعد مراعاة المبادئ السالف ذكرها، يجب أن توضع حوكمة لهذه المنظومة من الناحية التقنية والقانونية، نضمن من خلالها سلامة وصحة القرارات، ويمكن اعتبار هذا الأمر من أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذه الفكرة، إذ لو لم تحط بإجراءات حوكمة تضمن دقة وسلامة المدخلات وضبط الخوارزميات، فلا شك أن المنظومة ستنهار، ويصدر عنها لا محال قرارات مشوبة بالبطلان، وهذا يخالف ما نسعى له.

لذلك لعل أهم ما نبدأ به هو بناء الاستدلال القانوني والوصف القانوني الصحيح، وتعليم الآلة من خلال فريق قانوني تقني مختص. ولقد تعرضت بعض الدراسات إلى كيفية القيام بهذا الاستدلال، وذلك لضمان عدم اختلاف التعامل بين الافراد، وتقييم نظام يعمل على كيفية استخدام القواعد ومن بينها استخدام نظام السوابق.

بحيث يعطي آلية لكيفية الاستدلال الذي يتطلب تفسير وتحليل عميق من قبل القانوني للمجالات المحتملة، إما من واقع التجربة أو وضع السيناريوهات المتصورة والمفترضة، ومن ثم العمل على تقييمها ومحاكاتها، ووضع الإجراءات في حالات

49 - مقال بعنوان (توجهات عالمية لتعزيز الأمن الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي لحماية القطاعات الحيوية) والصادر عن تقرير بعنوان (الحياة بعد كوفيد 19 مستقبل الأمن السيبراني)، عن مؤسسة دبي للمستقبل، 21تاريخ /2020/6 ضمن الرابط:
https://www.dubaifuture.ae/ar/insights/dubai-future-foundations-latest-life-covid-19-report-highlights-urgent-need-focus-cyber-security-adopt-artificial-intelligence-protect-vital-sectors/

التعارض، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضبط مسارات القرارات.50

فإذا ما تم بناء المنظومة وفقاً القواعد الإدارية، فلا بد من إعداد قواعد حوكمة تمنع إجراء أي تعديلات لاحقة على الخوارزميات التي غُذي بها النظام، ومن بينها ضمان تحديد توقيت التعديل والشخص الذي قام بالتعديل، وضرورة حصول النظام على موافقة رأس هرم المعني بالتعديل، ضمن صلاحيات محددة لضمان عدم التأثير أو التعديل في تلك الأجهزة وبرمجياتها.

مع الحاجة المستمرة إلى وضع القواعد والإجراءات التي توجب ضمان سلامتها، وقبل الختام نود الإشارة بأن ليس كل موظف حكومي يقوم باتخاذ القرارات لديه قدر كبير من الذكاء لاتخاذ القرارات الصحيحة، وإلا لما امتلأت أروقة المحاكم من دعاوى البطلان.

ولعل هناك الكثير من متخذي القرارات رغم تعلمهم من تجاربهم، إلا أنهم مازالوا يقعون في الأخطاء لأسباب مرتبطة بحسن نية أو سوء نية، إلا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي إن أخطأت مرة، فلا يتصور خطأها مرة أخرى، لما فيها من خصائص التعلم الذاتي، أو ضمان تعليمها وتغيير الخوارزميات الخاطئة بأخرى صحيحة، لذلك يتطلب الأمر جهد جبار في ضبط التشريعات، وتغذية الأنظمة كذلك بمبادئ القضاء، حتى يتم عمل موائمة كبيرة، كما أن التجربة خير برهان.

الخاتمــة

تناول هذا البحث إمكانية إصدار القرارات الإدارية من خلال منظومة الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال التحقق من مدى إمكانية موائمة هذه التقنية لأركان القرار الإداري من الناحية الموضوعية والشكلية.

حيث تم استعراض الأركان الشكلية (الممثلة في ركن الاختصاص وركن الشكل)، وكذلك الأركان الموضوعية (المتمثلة في ركن المحل، السبب، الغاية)، إذ تم استعراض قواعد ومبادئ المرتبطة بهم، والواجب توفرها في هذه الأركان لصحتها، وإسقاطها على سيناريوهات متصور لكيفية توفيرها ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي، وتفادي

50- P. Wahlgren. 1989. Legal reasoning - a jurisprudential description. In Proceedings of the 2nd international conference on Artificial intelligence and law (ICAIL '89). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 147–156. DOI:https://doi.org/10.1145/74014.74034

إشكالياتها وعيوبها من أجل ضمان صحة صدورها.

وإن كانت التقنية ممكنة التنفيذ على أرض الواقع، إلا أن الأخيرة تواجه تحديات يجب على القائمين بتنفيذها أن يأخذوها بعين الاعتبار.

لذلك من خلال المنهج المتبع في هذا البحث للنظر في إمكانية إصدار القرارات الإدارية من خلال هذه المنظومة خلصنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، التي يتعين الالتفات إليها والاهتمام بها لنجاح هذا الموضوع، تتمثل في الآتي:

أولا: النتائج:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج بعد الانتهاء من دراسة هذا الموضوع، وكانت على النحو الآتي:

إن العبرة بصحة القرار الإداري بالمعنى القانوني، هو توفر أركانه بغض النظر عمن قام به (كشخص طبيعي، أو افتراضي)، لذلك فإن العمل الحكومي يحتاج لآليات جديدة لتسريع وتيرتها، ولتحافظ الدولة على مكانتها التنافسية، وهذا الامر يحتاج التسريع كذلك في دراسة الحالات والتطبيقات الجديدة، ومحاولة سبق الغير لتجربتها وتنفيذها، وإيجاد ثغراتها وتفاديها.

من خلال استعراضنا للأركان الشكلية والموضوعية، نرى أهمية هذه الأركان كضمانات أساسية لسلامة تلك القرارات، وبالتالي زيادة الأبحاث المتخصصة في هذا الشأن سيقلل من مخاطر بطلان القرارات إذا ما طبقت التقنيات الحديثة، ويتم ذلك من خلال استكمال دراسة حياة القرار الإداري منذ نشأته، وحتى انتهائه لدى السلطة التنفيذية، أو ما يتم عرضه لدى القضاء الإداري حتى يتم قياسه بشكل صحيح، وعدم الاكتفاء فقط بأركانه.

أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي سيُرتب تقليل التدخل البشري المباشر في اتخاذ القرارات، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ولنجاح المنظومة يجب عكس التوجهات والصلاحيات التقديرية والبوح بها بشكل مسبق لبناء النظام وبرمجته، بحيث يكون قادر على اتخاذ القرارات كما لو كان الموظف سيتخذها بشكل طبيعي.

لا يعني ذلك عدم وجود سلطات تقديرية، وإنما تطبيق السلطات التقديرية إن صح التعبير من (الموظف التقني)، ستكون مكتوبة ومحددة مسبقاً وبصورة غير مباشرة. كما يمكن للموظف تغييرها بتغيير برمجتها في النظام.

يفترض الطرح السابق، أنه ومتى قام صاحب السلطة التقديرية بالتعبير عن سلطته

حسب الظروف (كأن يقول لو جاءت فئة معينه سأتخذ هذا القرار، ولو كان في المكان المحدد سأتخذ هذا القرار، ولو جاء التصرف وفقاً لظرف معين فسيتم اتخاذ القرار على الوجه الذي يتفق مع هذا الظرف....الخ).51

وهذا لا يعني بالضرورة حصر جميع المعطيات التي يتم على هديها اتخاذ القرار بصورة تقديرية، وإنما يبقى الأمر تجربة وفي نطاق محدد.

قد يشكل ما سبق بيانه سلاح ذو حدين في ضبط أعمال الإدارة، وعدم قدرتها اللاحقة في التعامل مع الظروف غير المتوقعة، وهنا يجب على المبرمجين أن يأخذوها في الحسبان، من خلال عكس السلطات التقديرية بشكل أكثر مرونة في النظام، بحيث يتخذ النظام التقني (الذكاء الاصطناعي) الأوامر على شكل سلطات تقديرية حسب الوقائع.

وهذا بلا شك، سيتطلب حصر مسبق لجميع الأفكار والتوقعات التي قد تحصل في المستقبل، وفقاً لفرضيات متوقعة قدر الإمكان، حتى يتمكن النظام من اتخاذ السلطات التقديرية بشكل ممنهج ومنظم، مراعياً في ذلك ظروف الوقائع.

ولا يثور الخلاف على ما سبق في برمجة السلطات المقيدة، على اعتبار أنها محددة مسبق ويسهل برمجتها للنظام.

تطبيق منظومة الذكاء الاصطناعي لا تشكل أي تحديات قانونية معقدة، إلا أن الناحية الإجرائية تعتبر هي أساس التعقيد، فقد تضمنت المراجع القانونية دراسة العديد من عيوب وحالات بطلان الأركان المرتبطة بصحة القرار الإداري.

فإن ضمان تفاديها بوضع الخوارزميات التي تتفادى تلك العيوب المحددة فقهاً وقضاءً تعتبر أساسية، لأن ما سواها يعتبر ممكناً وجائزاً قانوناً.

51 - سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدراية، مرجع سابق ص 26-75، في هذا القسم تحدث الدكتور سليمان الطماوي بالتفصيل عن السلطة التقديرية، وعرض الإتجاهات والأراء حوله، والذي يذكرة في الصفحة (51) من ذات المرجع السابق بأنه يذهب بأن ليس هناك قرار تقديري بشكل كامل، وإنما التقدير أو التقيير يكون في عناصر محددة في أركان القرار الإداري، لذلك بين ضمن عرضه أن القرار الإداري ضمن أركانه الخمسة يمكن إستبعاد ركن الشكل والإختصاص والغاية من فكرة التقدير ليس لجهة الإدارة حرية في الشكل أو الإختصاص، بالإضافة إلى أن الغاية يجب أن تكون ضمن المصلحة العامة، وبالتالي لن يتبقى في مسألة التقدير إلى ركن السبب والمحل، والتي هي الأخرى لا تخرج عن بعض الصور التي أشار إليها الدكتور الطماوي والتي تتطلب وقائع وظروف صحيحة، ولن أسهب في تفصيل هذا الموضوع لأن هدف البحث هو ليس التفصيل في هذه المسألة وإنما الهدف هو قدرة منظومة الذكاء الإصطناعي في قابليتها لتطبيق تلك القواعد، ولا شك أن المنظومة تعمل بعد تغذيتها بتلك السلطات التقديرية وكأنها وكيل عن متخذ القرار، ويمكن لصاحب السلطة إعمال سلطاته التقديرية متى شاء من خلال تعديل برمجيات المنظومة بما تسهم في تنفيذ تلك الصلاحيات التقديرية.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

نظراً للطبيعة التقنية لموضوع البحث، فإن ضمان إصدارها بشكل صحيح يتطلب وضع أسس ومبادئ يعمل بموجبها القائمون على إعداد المنظومة والمستفيدين منها، كما يجب وضع ضوابط حوكمة تضمن صحة تغذي المنظومة بالخوارزميات اللازمة والمناسبة لكل إجراء، والتصرف القانوني يجب أن يكون مغطياً لجميع الجوانب القانونية والإجرائية والقضائية والإدارية وغيرها.

أن القضاء الإداري باعتباره المختص بسلامة القرارات الإدارية، يمكنه سد الثغرات من خلال دوره في خلق النظريات والمبادئ لتحقيق الغاية الكبرى من إنشائها، ومنها حماية الأفراد ضد تعسف السلطة الإدارية، وبناء النظريات الجديدة التي يمكنها أن تواكب التقدم العلمي بشكل عام، والذكاء الاصطناعي بشكل خاص، من خلال إيجاد الحلول لهذا التقدم أكثر من غيره باعتبار أنه يتميز بالتطوير المستمر والمتسارع.

ستوفر منظومة الذكاء الاصطناعي إذا ما تم تطبيقها بشكل صحيح هدفاً أساسيا لطالما حلمت به الإدارة والقضاء، وهو التخفيف من حالات بطلان القرارات، من خلال تفادي مسبباتها كما تم بيانه في صلب البحث.

حيث إن التركيز على تفادي العيوب وبرمجتها تمنع إصدارها بما يخالف القواعد والتشريعات، وسيضمن سلامة وصحة القرارات، مما سيخفف الضغط على سمعة الإدارة وأعمالها، وسيقلل -إذا لم يعدم- حالات البطلان المرفوعة على الجهات الإدارية أمام القضاء الإداري، وبالتالي سيدعم منظومة القضاء لتفرغها في قضايا أخرى، وبلا شك سيخفف من مخاطر المسؤولية الإدارية والتعويضات، وبالتالي سيُقلل تبعاً لذلك من إهدار الأموال العامة بسبب الأخطاء الإدارية المرفقية.

رغم التصور بقلة الأخطاء والعيوب التي قد تصدر عن منظومة الذكاء الاصطناعي مقارنة بالأعمال التقليدية، إلا أن الأخطاء والعيوب متصورة الحدوث، حيث إن هذه التقنية كالبشر تخطأ ومن ثم يجب تعديلها وتفادي الإخطاء إلى أن تصبح في حكم المستشار الحقيقي (كتعبير مجازي)، وذلك بعد سنوات الخبرة.

لذلك يحتاج منا تعليم رجل القانون الافتراضي جميع القواعد القانونية والتشريعات، ومبادئ القضاء وتعليمه بكيفية استخدامها، وأتوقع أن الطالب الافتراضي سيتفوق على معلمة البشري، بسبب ما يملكه من قدرة وسرعة كبيرة في اتخاذ القرارات.

أحد أساسيات ضمان عمل منظومة الذكاء الاصطناعي بالشكل الصحيح هو ضمان سلامة المبادئ التي تسير عليها المرافق العامة، وذلك لضمان عمل المنظومة

وتأدية عملها ووظيفتها الأساسية.

تتمثل في مبدأ المساواة عند استخدام منظومة الذكاء الاصطناعي، ومبدأ ضرورة تسيير المرفق العام بانتظام واطراد، ومبدأ قابلية تغيير وتطوير نظام المرفق العام، مع الاستفادة من تجارب من سبقونا والعمل بها كالمبادئ الأخلاقية والشروط الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن دراسة دور الذكاء الاصطناعي في المستقبل.

تعتبر حوكمة هذه المنظومة من الناحية التقنية القانونية أهم ما يضمن سلامة وصحة القرارات، بل ويشكل أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذه الفكرة، إذ لو لم تحط بإجراءات حوكمة تضمن دقة وسلامة المدخلات وضبط الخوارزميات، فلا شك أن المنظومة ستنهار وستصدر قرارات مشوبة بالبطلان، وهذا بخلاف ما نسعى له.

لذلك لعل أهم ما نبدأ به هو بناء الاستدلال القانوني والوصف القانوني الصحيح، وتعليم الآلة من خلال فريق قانوني تقني مختص، والاستفادة من الدراسات التي تم الإشارة إليها في هذا البحث، والتي تحدد كيفية القيام بهذا الاستدلال، وذلك لضمان عدم اختلاف التعامل بين الافراد، وتقييم نظام يعمل على كيفية استخدام القواعد، ومن بينها استخدام نظام السوابق بحيث يعطي آلية لكيفية الاستدلال الذي يتطلب تفسيراً وتحليلاً عميقاً من قبل القانوني للمجالات المحتملة، إما من واقع التجربة أو وضع السيناريوهات المتصورة والمفترضة.

ومن ثم العمل على تقييمها ومحاكاتها، ووضع الإجراءات في حالات التعارض، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضبط مسارات القرارات.

أكبر فائدة قد تحققها المنظومة، هو تفادي حالات خروج رجل الإدارة عن القيود الموضوعية لاختصاصه، والمتمثلة في صورة اغتصاب السلطة وعدم الاختصاص البسيط، بحيث تساعد هذه الأنظمة في تحديد المسار الصحيح مسبقاً ومنع إصدار أي قرارات لا تكون ضمن دائرة الاختصاص الذي غذي بها النظام البرمجي.

Published by Scholarworks@UAEU, 2024

ثانياً: التوصيات:

بالنظر إلى ما تم التوصل إليه من نتائج خلال هذا البحث، وتحليل تطبيقي لتوقعات الباحث في كيفية تطبيقها، فإن الباحث يوصي ببعض التوصيات التي يمكن الاعتماد عليها لتفادي التحديات التي يمكن أن تواجه استخدام هذه التقنية بشكل خاطئ، وذلك على النحو الآتي:

اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة المتزايد بتطبيق التقنيات الحديثة ومن بينها تقنية الذكاء الاصطناعي، ولقد أخذت الدولة على عاتقها على ضوء إستراتيجيتها لتكون سباقه في تنفيذها، ورغم عدم صدور تشريعات تنظم الذكاء الاصطناعي حتى حينه، فإن هناك حاجة ملحة للعمل بآلية المختبرات التشريعية والأبحاث التطبيقية في جميع المجالات، ومنها القانونية كهذا البحث، وذلك بهدف عمل محاكاة تجريبية يتم من خلالها التحقق من احتياجات هذه التجارب وتحديد الفجوات، والنظر في ما يلزم من نصوص تشريعية لتغطيتها.

استخدام الطرق العالمية والحديثة في كيفية تنفيذ المنظومة52، وأقترح هنا ضرورة تشكيل لجنة عليا من سلطات الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) تعمل

52 - يمكن الاعتماد في هذه المرحلة على العديد من الدراسات القانونية التجريبية لكيفية تنفيذها ومنها على سبيل المثال:

- Juliano S. A. Maranhão. 2017. A logical architecture for dynamic legal interpretation. In Proceedings of the 16th edition of the International Conference on Articial Intelligence and Law (ICAIL '17). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 129–138. DOI:https://doi.org/10.1145/3086512.3086525

- Coglianese, Cary and Ben Dor, Lavi M., "AI in Adjudication and Administration" (2020). **Faculty Scholarship at Penn Law**. 2118.https://scholarship.law.upenn.edu/faculty_scholarship/2118

- David Freeman Engstrom, Stanford University- Daniel E. Ho, Stanford University - Catherine M. Sharkey, New York University - Mariano-Florentino Cuéllar, Stanford University and Supreme Court of California, Government by Algorithm: Artificial Intelligence in Federal Administrative Agencies, REPORT SUBMITTED TO THE ADMINISTRATIVE CONFERENCE OF THE UNITED STATES , February, 2020 https://www-cdn.law.stanford.edu/wp-content/uploads/2020/02/ACUS-AI-Report.pdf

على تكامل المنظومة فيما بينهم، مستعينين بالمبادئ أو الخبراء في القانون الإداري والقواعد المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى لجان مصغرة (داخل الجهة الإدارية بين القانونيين والإداريين والتقنيين)، تعمل على تغذية المنظومة بجميع قواعد القانون الإداري المناسبة لإصدار قرارات صحيحة تحقق الغرض.

وتقوم بتقديم النصائح للجهات التشريعية في كيفية بناء التشريعات التي يمكن أن تتواكب مع منظومة الذكاء الاصطناعي، حيث إن صياغتها ليست بالطريق السهل، وإنما تفصيلها وتحليلها المسبق سيسهل على التنفيذيين اللاحقين سهولة برمجة الخوارزميات، بالإضافة إلى التحقق من أفكار الجهات القضائية العليا لضمان توحيد المبادئ المرتبطة بنظرية القرار الإداري لضمان سلامتها من الناحية القضائية كذلك.

كما يجب على هذه اللجان أن تعمل على تحقيق مبادئ العمل ضمن منظومة الذكاء الاصطناعي، وتطبيق إجراءات حوكمة صارمة للتحقق من صحة عملها والتقليل من مخاطر أثارها.

ولعل أهم وسيلة لدراستها هو تشجيع الجهات على الدراسات القانونية التطبيقية، وذلك لعمل محاكاة لنوع محدود من القرارات لتجربتها والتحقق من صحة عملها، ومن ثم تعميمها على جميع القطاعات بشكل تدريجي، وإقامة الشركات الدولية المتقدمة لكيفية الاستفادة منها.

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات العامة المتخصصة:

أشرف بن مالك، مسؤولية الدولة عن الخطأ المرفقي في مجال الذكاء الاصطناعي، دار الحافظ، دولة الامارات العربية المتحدة، سنة 2021.

سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، راجعة ونقحه د. محمود عاطف البنا، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2006.

سليمان الطماوي، نظرية التعسف في استعمال السلطة (الانحراف بالسلطة)، دراسة مقارنة، نقحه (الدكتور عبدالناصر عبدالله، والدكتور حسين ابراهين)، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 2014.

عاصم على الدبس، القانون الإداري وتطبيقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2015.

عبدالله موسي، أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، سنة 2019.

ماجد راغب الحلو، القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2009.

محمد السناري، نفاذ القرارات الإدارية، الإسراء للطباعة، (بدون تاريخ).

محمد رفعت عبدالوهاب، القضاء الإداري، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2005.

محمد رفعت عبدالوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، سنة 2009.

مجدي عبدالحميد شعيب، الوجيز في القانون الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى، 2022.

مجدي عبدالحميد شعيب، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، مكتبة الرواد، 2007.

مجدي عبدالحميد شعيب، الاختصاص بدعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة، دار النهضة العربية، 2003.

ثانياً: الرسائل العلمية:

عبدالحميد أحمد الواحدي، نفاذ القرار الإداري في ضوء أحكام القضاء الإماراتي، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، سنة 2018.

نجم عليوى خلف، مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، رسالة ماجستير، سنة 2016.

ثالثاً: الأبحاث العلمية:

بلاي ويتباي، الذكاء الاصطناعي، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، مؤسسة محمد بن راشد، سنة 2008.

عبدالوهاب عبدول، دور المحكمة الإتحادية العليا دور المحكمة الاتحادية العليا في تعزيز وتطوير القانون الإداري الإماراتي، " نموذج القرار الإداري " ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الأول لرؤساء المحاكم العليا الإدارية في الدول العربية، لبنان، سنة 2011.

عماد عبدالرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 5، سنة 2019.

همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل) دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالبروتات، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة العدد 25، سنة 2018

دو ديريك بريز، الإتحاد الأوروبي يناقش القضايا القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، (مقال مترجم من موقع ديجينوميكا)، مجلة معهد دبي القضائي، العدد 10، سنة 2019.

هاري سوردين، الذكاء الاصطناعي والقانون: لمحة عامة، مجلة معهد دبي القضائي، العدد (11) السنة (8) سنة 2020.

وثيقة بشأن الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي لأمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، للدورة الحادية والخمسون، نيويورك 25/6-7/13 2018.

رابعاً: الأحكام القضائية:

المحكمة الإتحادية العليا - الأحكام المدنية والتجارية -الطعن رقم - 332 لسنة 23 قضائية- تاريخ الجلسة 15-12-2002.

المحكمة الاتحادية العليا- الأحكام الإدارية - الطعن رقم 286 - لسنة 2012 قضائية- تاريخ الجلسة 7-11-2012.

المحكمة الاتحادية العليا- الأحكام الإدارية - الطعن رقم 244 - لسنة 2009 قضائية- تاريخ الجلسة 29-3-2010.

خامساً: المقالات الإلكترونية:

مقال بعنوان (توجهات عالمية لتعزيز الأمن الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي لحماية القطاعات الحيوية) والصادر عن تقرير بعنوان (الحياة بعد كوفيد 19 مستقبل الأمن السيبراني)، عن مؤسسة دبي للمستقبل، 21تاريخ /2020/6 ضمن الرابط:

https://www.dubaifuture.ae/ar/insights/dubai-future-foundations-latest-life-covid-19-report-highlights-urgent-need-focus-cyber-security-adopt-/artificial-intelligence-protect-vital-sectors

سادساً: المراجع الأجنبية:

Armstrong JP. From Law Office to Administrative Proceedings. Judges' Journal. 2020;59(1):20-25. Accessed April 13, 2021. http://search.ebscohost.com.uaeu.idm.oclc.org/login.aspx?direct=true&db=a9h&AN=141837626&site=ehost-live

Linwu Zhong, Ziyi Zhong, Zinian Zhao, Siyuan Wang, Kevin D. Ashley, and Matthias Grabmair. 2019. Automatic Summarization of Legal Decisions using Iterative Masking of Predictive Sentences. In Proceedings of the Seventeenth International Conference on Artificial Intelligence and Law (ICAIL '19) Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 163–172. DOI:https://doi.org/10.1145/3322640.3326728

Kevin D. Ashley and Vern R. Walker. 2013. Toward constructing evidence-based legal arguments using legal decision documents and machine learning. In Proceedings of the Fourteenth International Conference on Artificial Intelligence and Law (ICAIL '13). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 176–180.

DOI:https://doi.org/10.1145/2514601.2514622

Fabrice Muhlenbach and Isabelle Sayn. 2019. Artificial Intelligence and Law: What Do People Really Want?: Example of a French Multidisciplinary Working Group. In Proceedings of the Seventeenth International Conference on Artificial Intelligence and Law (ICAIL '19). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 224–228. DOI:https://doi.org/10.1145/3322640.3326722

P. Wahlgren. 1989. Legal reasoning - a jurisprudential description. In Proceedings of the 2nd international conference on Artificial intelligence and law (ICAIL '89). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 147–156. DOI:https://doi.org/10.1145/74014.74034

Juliano S. A. Maranhão. 2017. A logical architecture for dynamic legal interpretation. In Proceedings of the 16th edition of the International Conference on Articial Intelligence and Law (ICAIL '17). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 129–138. DOI:https://doi.org/10.1145/3086512.3086525

Coglianese, Cary and Ben Dor, Lavi M., "AI in Adjudication and Administration" (2020). Faculty Scholarship at Penn Law. 2118.https://scholarship.law.upenn.edu/faculty_scholarship/2118

David Freeman Engstrom, Stanford University- Daniel E. Ho, Stanford University - Catherine M. Sharkey, New York University - Mariano-Florentino Cuéllar, Stanford University and Supreme Court of California, Government by Algorithm: Artificial Intelligence in Federal Administrative Agencies, REPORT SUBMITTED TO THE ADMINISTRATIVE CONFERENCE OF THE UNITED STATES , February, 2020 https://www-cdn.law.stanford.edu/wp-content/uploads/2020/02/ACUS-AI-Report.pdf